التوحيد والنمو الاقتصادي للبلاد العربية

بقلم : سمير مقدسي

يجابه العالم العربي كوحدة اقليمية الكثير من العقد السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الداخلي والخارجي ، منها قضايا النمو الاقتصادي التي تشكل عنصراً جوهريا وراء كل تطور . ونظرة خاطفة على اوضاع البلاد العربية الاقتصادية تبرز الحقيقتين التاليتين : اولاً تخلفها في الحقل الاقتصادي ؛ وثانياً ، التفكك الاقليمي ، اي عدم وجود تعاون يتخذ شكل التوحيد الاقتصادي . وسنحاول في بحثنا هذا ان نربط ما بين هاتين الحقيقتين ، اي اننا سنحاول باقتضاب اظهار بعض اوجه العلاقة بين التوحيد الاقتصادي للبلاد العربية ونموها الاقتصادي بحيث نقسم البحث الى ثلاثة اقسام : الوضع الحاضر ، فوائد التوحيد وبعض العقبات الظاهرة .

وفي بحثنا هذا يجدر بنا ان نبدأ بتوضيح بعض النقاط الاساسية .

اولاً : الواقع السياسي الحاضر للبلاد العربية . وسنتحاشى الخوض في المسائل السياسية التي قد تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسائل التوحيد الاقتصادي ، فنفترض ان الجامعة العربية ـ نظرياً على الاقل ـ اداة صالحة للتقارب والتعاون العربي وبالتالي ان الوضع الحاضر للدول العربية (اعضاء الجامعة) يؤمن اذا ما شاءت تلك الدول ـ السير في طريق التوحيد .

ثانيا : كلمة التوحيد الاقتصادي Economic Integration تعني تعاوناً اقتصادياً بحيث يشمل ازالة جميع الحواجز عن المعاملات التجارية الجارية وحرية تنقل الرساميل والاشخاص . وقد يظهر هذا النوع من التقارب مثلاً في إنشاء وحدة جمركية تامة تسمح بالحرية المطلقة للمعاملات التجارية وتنقل الرساميل بين الدول الاعضاء . ويجب الاشارة هنا الى ان النجاح المنتظر لمثل هذه الوحدة يتوقف الى حد كبير على :

أ) توحيد السياسات التجارية والمالية للدول الاعضاء .

ب) توحيد الجداول الجمركية بالنسبة للبضائع الاجنبية .

ج) وضع اتفاقية مدفوعات جماعية Multilateral Payments Agreement من اجل تأمين قابلية التحويل لمختلف نقود الدول الاعضاء .

ثالثاً : ان النمو الاقتصادي يتخذ مظهر الارتفاع المستمر للدخل الوطني الحقيقي بالنسبة للفرد . ويعتمد الى درجة كبيرة على امكانيات استثمار وتكوين الرساميل على مختلف انواعها . اي بقدر ما يساعد التوحيد الاقتصادي العربي على جعل استثمار الموارد الفائضة في جهات معينة امراً ميسوراً في تلك الجهات المفتقرة اليها ، وبقدر ما يساهم في تيسير تكوين الرساميل والادوات الضرورية للنمو الاقتصادي ، تتحقق وسائل وشروط ارتفاع مستوى المعيشة للسكان .

هذه التحديدات ضرورية من اجل حصر البحث في النطاق الاقتصادي اولاً ، وتبسيط التشابك بين قضيتي التوحيد والنمو ثانياً . فعوامل النمو كثيرة وتختلف باختلاف البلدان . فحيث يكون عدم وجود الرساميل المعطلة الرئيسية في بلد ما يكون النقص في الخبرة الفنية او تكاثر السكان العائق الاول في سبيل النمو في بلد آخر . على انه لا بد من التشديد على ان قضايا استثمار وتكوين الرساميل هي عنصر اساسي وراء كل نمو وبالاخص في البلاد المتخلفة اقتصادياً كما هو الواقع بالنسبة لاعضاء الجامعة العربية .

وقبل ابراز العناصر التي تربط بين نمو البلاد العربية وتوحيدها اقتصادياً لننظر باختصار في مدى التعاون الاقتصادي العربي الحاضر .

واقع التعاون الاقتصادي الحاضر

ان التقارب العربي الحاضر في حقل الاقتصاد يتخذ مظهرين رئيسيين :

اولا : الاتفاقات الثنائية التجارية العربية ، وهذه بالرغم من بعض الفوارق بينها لا يتعدى اكثرها نفعاً التخفيض الجمركي

لبعض المنتجات الزراعية والصناعية العربية مما قد ينشط الى حد ما التبادل التجاري .

ثانياً : الاتفاقية الاقتصادية الجماعية المعقودة في القاهرة في ١٧ ايلول ١٩٥٣ من قبل اعضاء الجامعة ، وتعد اول خطوة نحو تنسيق التوحيد الاقتصادي العربي . وقد قسمت هـذه الاتفاقية الى قسمين : الاول يتعلق بالتجارة والترانزيت والثاني يتناول قضايا المدفوعات وتنقل الرساميل . واما القسم الاول فينطوي على النقاط التالية :

أ) اعفاء جمركي تام لاصناف عديدة من المنتجات الزراعية والحيوانية العربية .

ب) اعفاء جمركي جزئي يتناول بعض المنتجات الصناعية العربية .

ج) تسهيل تجارة الترانزيت وفق النظم السارية .

بينما ينص القسم الثاني على تسهيل المدفوعات الناتجة عن الاعمال التجارية الجارية وفق نظم القطع والتصدير والاستيراد المعمول بها في كل من الاقطار العربية المتعاقدة . كما ان السماح بحرية تنقل الرساميل بين الدول الاعضاء يخضع لشرط المساهمة في مشاريع الانماء الاقتصادي .

وانه لمن الجلي ان الهدف الرئيسي للاتفاقية المشار اليها هو فقط تنشيط التجارة المنظورة بين دول الجامعة بواسطة الاعفاءات الجمركية . فان حرية تنقل الرساميل لا تزال ضئيلة جداً كما ان تسهيل المدفوعات الناتجة عن الاعمال التجارية لاتزال خاضعة للنظم المختلفة في كل من الدول الاعضاء . او بعبارة اخرى ان التقارب الاقتصادي العربي كما يظهر في الاتفاقات المعقوده بين الدول العربية لا يزال بعيداً جداً عن مفهوم التوحيد الاقتصادي كما ابرزنا آنفاً . وبالتالي فان المنافع (اذا ما سلمنا ان هناك منافع) التي تنتج عن التوحيد الاقتصادي لا تزال غير مجنية . على انه يجب ان لا يغرب عن بالنا اهمية الاتفاقية العربية من حيث التنبيه او التشديد على ان التعاون الجماعي لا الثنائي هو الطريق الفعال من اجل النمو والتطور .

فوائد التوحيد الاقتصادي

اذا كان هدف البلاد المتخلفة اقتصادياً هو النمو الاقتصادي ، فما الدور الذي قد يلعبه التوحيد في حقل الاقتصاد؟ ولو اردنا التخصيص قلنا : ما هي مثلاً فوائد التوحيد الاقتصادي العربي؟

والاجابة على هذا السؤال تقع على شقين : الاول يتناول المنافع العامة الناتجة عن اي توحيد اقتصادي ، والثاني ينحصر في المنافع الخصوصية بالاضافة الى المنافع العمومية التي تنتج عن التوحيد الاقتصادي العربي .

فلنحلل اولاً المنافع العامة الرئيسية :

أ) ان التوحيد يوسع امكانيات التصنيع ويجعل من الممكن اجتناء المنافع الناتجة عن الانتاج الواسع . واذا ما اعتبرنا ان البلاد المتخلفة اقتصادياً تلجأ عادة الى الحماية الجمركية من اجل مساندة صناعاتها المختلفة ، مما قد يؤثر تأثيراً سيئاً (من ناحية غير مباشرة) على الصناعات التي تعتمد على التصدير ، فان التوحيد يعمل على تخفيف هذا التأثير السيء .

ب) كلما توسعت الوحدة الاقتصادية التي تسمح بالحرية المطلقة لتنقل الرساميل ازدادت الكفاءة الاقتصادية لزيادة مجال التخصص .

ج) من الحقائق الثابتة ان القسم الأكبر من الرساميل الاجنبية في البلاد المتخلفة اقتصادياً يوظف في الصناعات التي تستخرج المواد الاولية من أجل التصدير الى البلدان المتقدمة صناعياً واقتصادياً . ولا شك ان احد الاسباب لهذه الظاهرة هو ضعف القوة الانتاجية وبالتالي الشرائية في البلاد المتخلفة مما يجعل التوظف في الصناعات التي تعتمد على قوة الشراء المحلية امراً غير مرغوب به . فاذا ما افترضنا ان النمو الاقتصادي يتطلب الى حد ما توظيف الرساميل في تلك الصناعات المعتمدة على الاستهلاك المحلي ، فان التوحيد يكون احد العوامل التي تساهم في انماء القوة الانتاجية والشرائية ، وبالتالي جذب رؤوس الاموال نحو تلك الاعمال المعتمدة على الانتاج والاستهلاك المحليين . وبعبارة اعم ان التوحيد يشكل جاذباً اقوى للرساميل الاجنبية المرغوب فيها .

د) ان تحقيق المنافع الثلاث المذكورة يعمل نحو رفع الدخل الوطني الحقيقي بالنسبة للفرد . اي أنه يجعل امكانيات تكوين الرسامل (بالمعنى الشامل) أوسع وبالتالي يساهم في النمو الاقتصادي .

هذه المنافع العامة الرئيسية ستكون ميسورة المجتنى اذا ما تحققت الوحدة الاقتصادية العربية وعوامل فعالة في سبيل الانماء الاقتصادي الاجتماعي .

أما منافع التوحيد الاقتصادي العربي ، فأول ما يستلفت النظر الحقيقة التالية : ان العالم العربي كوحدة اقتصادية اقليمية غني بالموارد الضرورية للتصنيع والنمو . وان عدم الاستفادة من تلك الموارد لا يعود فقط الى عدم استغلالها الاستغلال الكامل من قبل الدول العربية منفردة، بل الى وجود الحواجز الاقتصادية بينها ، مما يشكل عقبة رئيسية في سبيل الاستغلال المرجو. وهناك عند التدقيق عاملان رئيسيان ترتكز عليهما مساهمة التوحيد العربي في الانماء الاقتصادي :

أولاً : ان التوحيد يؤمن توزيعاً أفضل من ناحية التوظيف لموارد البترول، فلا يكون هناك اقطار فائضة بهذه الموارد واقطار بحاجة ماسة اليها .

ثانياً : ان التوحيد يساهم في إزالة العقبات الناتجة عن ضعف القوة الانتاجية والشرائية في البلدان العربية عموماً — تلك القوة التي تكوّن اساس النمو ومستوى المعيشة . فكلما قويت عناصر الانتاج وبالتالي ارتفع الدخل الحقيقي بالنسبة للفرد اتسعت امكانيات الادخار (Savings) وتكوين الرساميل التي هي بدورها العنصر الاساسي للانتاج . على أنه يجب التنبّه الى أن تحقيق التوحيد بحد ذاته لا يعتبر ضماناً كافياً لازالة العقبات الناتجة عن ضعف القوة الانتاجية، بل بوسع امكانيات التغلب عليها بوسائل شتى لا مجال لبحثها الان .

مما لا شك فيه ان التوحيد الاقتصادي العربي يشكل عنصراً هاماً في التطور الاقتصادي للبلاد العربية جمعاء اذا ما روعي في تطبيقه الطرق السليمة . ولكن هل التوحيد هدف سهل التحقيق ؟ وما هي بعض العقبات التي تقف في سبيله ؟

عقبات في وجه التوحيد الاقتصادي

من المؤكد ان عقبات التوحيد الاقتصادي العربي ترجع الى عدة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب في بعض الاحيان التفريق بينها بسبب ترابطها وتشابكها . فمن الجلي ان السياسات الاقتصادية والسياسية كثيراً ما تكون وثيقة الارتباط بحيث يتعذر التمييز بينها . ولكن بالرغم من ذلك سنفترض ان العقبات الرئيسية في وجه التوحيد هي اقتصادية اي ان الناحية السياسية مؤمنة الجانب .

هناك عقبتان رئيسيتان : اولاً اختلاف الفلسفة الاقتصادية المتبعة في كل قطر بحد ذاته . وثانياً — تأثير المصالح الاقتصادية الشخصية المقاومة لمشاريع التوحيد . وأما العقبة الاولى فان التغلب عليها أمر جوهري . وما القطيعة الاقتصادية بين سورية ولبنان الا برهان واضح على أهمية التقارب في السياسات الاقتصادية المتبعة . فمن المعلوم ان من أهم الاسباب للانفصال الجمركي بين البلدين هو الاختلاف على السياستين التجارية والمالية . فحيث اتجهت سوريا نحو تقييد التجارة الخارجية بواسطة التعرفة الجمركية واللجوء لنظام « الاجازة المسبقة » وتحديد أسعار القطع ، اتخذ لبنان سبيلاً معاكساً بازالته الحواجز عن اعمال التجارة الخارجية (عدا التعرفة الجمركية) وتأسيسه سوقاً مالية حرة . اننا لسنا بصدد المفاضلة بين السياستين، ولكننا ننبّه الى أنه بدون التقارب في السياسات التجارية والمالية والاقتصادية عموماً لا يمكن اغراء البلاد العربية من أجل العمل في سبيل التوحيد الاقتصادي بينها . وهذه مهمة شاقة قد لا يوجد سبيل لاتمامها إلا بواسطة الاغراء او الاكراه السياسي .

أما العقبة الثانية، وهي وجود عناصر قد تتضرّر إقتصادياً من جراء التوحيد، فأمر التغلب عليها مرتبط الى حد كبير بالفئات الحاكمة واتجاهاتها السياسية . وهكذا تدخل في صلب العقبات السياسية للتوحيد الاقتصادي التي لا مجال لبحثها هنا .

ان قضايا الوحدة العربية الشاملة متعددة ، قد يظهر البعض منها مستحيل التحقيق ، كما ان مفهوم الوحدة لا يزال غير واضح بحيث يفسر تفسيرات شتى متباينة . وتصدق هذه الحقيقة بشكل خاص في المجال السياسي حيث عناصر الاختلاف وافرة . وهناك تبرز اهمية التشديد على التوحيد الاقتصادي عند الذين يدعون للوحدة . فالتطبيق العملي للتعاون والتقارب الاقتصادي بين أعضاء الجامعة لا يزال اجدى الوسائل ، بالرغم من العقبات المذكورة آنفاً ، لايجاد أساس تبنى عليه قضايا الوحدة الشاملة . فحيث قد يتعذر التوحيد السياسي لاسباب جوهرية كاختلاف الفلسفات السياسية والقومية والاجتماعية فان التقارب الاقتصادي قد يجد سبيله الى التحقيق وسط الفوارق السياسية، لما فيه من منفعة مشتركة بقطع النظر عن اختلاف الفلسفات الاجتماعية والسياسية للدول العربية .

سمير مقدسي